أدى تبني المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر إلى عدة تغييرات في بعض القواعد المحاسبية و الجبائية، و تمس هذه التغييرات بشكل مباشر عناصر تحديد الضريبة على أرباح الشركات، و يتطلب ذلك تكييف القواعد الجبائية مع الواقع المحاسبي و ضرورة إعداد جدول التوافق أو الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، بما يسمح بعصرنة النظام الجبائي و تقليل تأثيرات تغير المرجع المحاسبي، لجعل المؤسسة الجزائرية تحظى بإطار قانوني مدعم بما فيه الكفاية يمكنها من تحسين العلاقة بين المحاسبة و الجباية، و بالموازاة مع كل هذه الجهود حظي القانون الجبائي هو الآخر بجملة من التغييرات و الإصلاحات، بهدف الوصول إلى جسر يسهل الاتصال بين الحاجيات المحاسبية و الجبائية، ما يفرض على الدولة الجزائرية ضرورة تكثيف الجهود من أجل دراسة و حل مختلف الاشكاليات التي قد يطرحها هذا التباعد، و ذلك بعرض حلول موضوعية و وسطية ليس من شأنها تغليب الأهداف الجبائية على الأهداف المحاسبية